تقرير حول

تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها بخصوص الدعم العمومي للسنة المالية 2024

- خلاصة -

نونبر 2026

توجيهات هامة

- تعرض خلاصة التقرير هذه أهم نتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وفحص صحة نفقاتها الممولة من الدعم العمومي برسم سنة 2024، بالإضافة إلى التوصيات الرامية إلى مواصلة تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي.
- يتضمن التقرير أيضا نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بتطور وتركيبة وتوزيع الموارد والنفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية الستة والعشرين التي أدلت بحساباتها للمجلس، من أصل ثلاثة وثلاثين حزبا.
- تم إعداد التقرير استنادًا إلى تحليل وتدقيق المعطيات المستقاة من الحسابات السنوية التي أدلت بها الأحزاب الستة والعشرون للمجلس، والوثائق الواردة من وزارة الداخلية، وأجوبة المسؤولين الوطنيين للأحزاب السياسية على الملاحظات الموجهة إليهم في إطار المسطرة التواجهية (على مرحلتين)، وكذا إلى الاستبيان الموجَّه إليهم بشأن التدبير الإداري والمالي والمحاسبي لهذه الأحزاب وأجوبتها عليه.
- يشمل التقرير تعقيبات الأحزاب السياسية على الملاحظات والتوصيات النهائية المدرجة في هذا التقرير، والتي حرص المجلس على أخذها بعين الاعتبار، سواء عند صياغة الملاحظات والتوصيات، أو بإدراج مقتطفات منها مباشرة بعد عرض الملاحظات المطابقة لها، علما أن بعض عناصر الإجابة التي أخذت بعين الاعتبار في صياغة ملاحظات المجلس لا يعاد إدراجها.
- فيما يخص مبالغ الدعم المرجعة والمبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة، والتي لم تُثبت الأحزاب السياسية صرفها بوثائق قانونية، أو التي لم تُستعمل، أو استُعملت لغير الأغراض التي منحت من أجلها، أو التي تُعدّ غير مستحقة بالنظر إلى النتائج المحصل عليها في الاقتراعات الانتخابية، يحرص المجلس، في تقريره، على حصر وضعيتها وتتبعها وإبلاغ وزارة الداخلية بشأنها، بصفتها الجهة المختصة بتوزيع الدعم العمومي.
- تكتسي عمليات إرجاع المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة طابعاً دينامياً، إذ يتم تتبعها بصفة مستمرة بتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية. ويعكس تحسن مستوى الإرجاعات، برسم الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية متم أكتوبر 2026، والمتعلقة بالمبالغ المسجلة ضمن خانة "الباقي إرجاعه"، انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة.
- في إطار عملية التحيين المنجزة إلى حدود متم أكتوبر 2026، لم يتم احتساب مبالغ الدعم المرجعة إلى الخزينة برسم الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لسنة 2025، في انتظار استكمال المسطرة التواجهية والتداول بشأن الملاحظات المتعلقة بها، على أن تؤخذ هذه المبالغ بعين الاعتبار في تقرير المجلس حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المذكورة. كما لم يتم احتساب المبالغ المصرح بإرجاعها التي لم يتوصل المجلس بعد من وزارة الداخلية بما يفيد تحصيلها من طرف الخزينة.
- إن القراءة المتوازنة لخلاصات التقرير التفصيلي من طرف مستعمليه، تقتضي أخذ العناصر الواردة في أجوبة الأحزاب السياسية بعين الاعتبار.

فهرس

تقديم 1

أولاً: تحليل وضعية الموارد المصرح بها ونتائج فحصها 2

1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية الستة والعشرين (26) التي أدلت بحساباتها برسم سنة 2024 2

1.1. 94% من مجموع الموارد المصرح بتحصيلها تعود لتسعة أحزاب من بين 26 2

2.1. زيادة بنسبة 48% في الموارد الذاتية للأحزاب ارتباطا بارتفاع عائدات واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات مقارنة مع سنة 2023..... 3

3.1. صرف 46% من اعتمادات الدعم العمومي المرصودة له بقانون المالية لفائدة 17 حزبًا من بين 26 خلال سنة 2024..... 3

4.1. حزب واحد من بين 26 استفاد من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمره الوطني العادي بقيمة 5,84 مليون درهم 4

5.1. عدم تصريح أي حزب سياسي بما يفيد استفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء .. 4

2. صحة الموارد: تسجيل نقائص في دعم التحصيل بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا من طرف عشرة (10) أحزاب همت 6,59% من مجموع الموارد المصرّح بها سنة 2024 مقابل 1,64% سنة 2023..... 5

1.2. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 5,54 مليون درهم غير مدعَّم بوثائق الإثبات القانونية من طرف ثمانية (8) أحزاب..... 5

2.2. استخلاص مبالغ نقدًا من طرف خمسة (5) أحزاب قدرها 3,24 مليون درهم من خلال تسديدات تجاوزت السقف القانوني (10.000 درهم)..... 6

ثانياً: تتبّع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026 6

1. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 47,69 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو غير المبرر أو غير المدعَّم بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا من أصل 33 خلال الفترة من 2022 إلى حدود متم أكتوبر 2026 6

2. مبالغ دعم باقي إرجاعها من طرف 14 حزبًا تناهز 10,51 مليون درهم تهم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية والدعم السنوي 7

ثالثاً: النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها 7

1. تحليل وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبا 7

1.1. تنفيذ ما يناهز 94% من النفقات الإجمالية من طرف تسعة أحزاب من بين 26..... 7

2.1. هيمنة تكاليف التدبير بنسبة 73% ضمن بنية نفقات الأحزاب لسنة 2024 8

3.1. ارتفاع تكاليف تدبير الأحزاب بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2023 نتيجة ارتفاع التكاليف المتعلقة بالتنقلات والمهام والاستقبالات وكذا المساعدات المالية للجمعيات..... 8

4.1. صرف 23,82 مليون درهم من طرف ثلاثة أحزاب لتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية 8

5.1. اقتناء أصول ثابتة بقيمة 9,59 مليون درهم من طرف 13 حزبًا من بين 26 9

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 8,03% من مجموع النفقات المصرّح بها بوثائق الإثبات القانونية 9

1.2. صرف نفقات بقيمة 8,54 مليون درهم غير مدعم بأي وثيقة إثبات قانونية، بما يمثل 6,90% من إجمالي النفقات المصرح بها..... 10

1.1.2. عدم دعم أربعة أحزاب لصرف أجور مستخدميها بالوثائق القانونية المثبتة (6,35% من نفقات الأحزاب المعنية)..... 10

2.1.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ثلاثة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية (4,09% من نفقات الأحزاب المعنية)..... 10

3.1.2. صرف نفقات أخرى، خارج الأجور والأكرية، من طرف سبعة أحزاب، دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية، (14,32% من نفقات الأحزاب المعنية)..... 10

2.2. نفقات 13 حزبًا مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية، أي ما يناهز 1,12% من إجمالي النفقات المصرح بها..... 11

1.2.2. دعم صرف تعويضات وأجور بعض مستخدمي حزبين بوثائق إثبات غير كافية (0,86% من نفقات الأحزاب المعنية) 11

2.2.2. دعم صرف نفقات كراء أربعة أحزاب بوثائق إثبات غير كافية (4,27% من نفقات الأحزاب المعنية)..... 11

3.2.2. دعم صرف نفقات أخرى (خارج أجور المستخدمين والكراء) بوثائق إثبات غير كافية (1,04% من نفقات الأحزاب المعنية)..... 11

3.2. دعم صرف نفقات ثلاثة أحزاب بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب (0,32% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية)..... 12

4.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية 12

رابعا. تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 12

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية..... 13

1.1. إدلاء 26 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها حسابان خارج الأجل القانوني.... 13

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وثلاثة حسابات غير مشهود بصحتها..... 13

3.1. ضرورة مواصلة تحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية المكوّنة للحسابات السنوية للأحزاب..... 14

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 24 حزبًا من أصل 26 تستدعي الاستمرار في العمل على تجاوزها..... 14

3. ضرورة العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للأحزاب 15

1.3. ضرورة مواصلة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها باعتبارها أحد أهم تحديات التدبير المالي والإداري الحزبي 16

2.3. توفر 26 حزبًا من أصل 30 على هياكل تنظيمية مجالية و25 حزبًا على تنظيمات موازية . 17

3.3. ضرورة تعزيز آليات تتبع ومراقبة تدبير الشركات التابعة للأحزاب السياسية 17

4.3. ضرورة اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية لضمان تقدير دقيق للموارد والتكاليف 17

5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية آليات لتحسين تأطير أنشطتها الإدارية والمالية..... 18

توصيات المجلس الأعلى للحسابات 19

1.التوصيات الموجهة للأحزاب السياسية 19

1.1. تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية 19
2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعم صرفها بوثائق إثبات 19
3.1. دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية ومعنونة باسمها..... 19
4.1. مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية 20
5.1. تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 20

2.التوصيات الموجهة لوزارة الداخلية 21

1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة إلى الخزينة 21
2.2. تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي 21
3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي موحد للمحاسبة 21

ملحقات

ملحق 1: أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2024..... **22**
ملحق 2: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المبررة أو غير المستعملة أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026) 25
ملحق 3: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2024 26
ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2024..... 27
ملحق 5: مؤشرات حول عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب 28

تقديم

طبقًا لأحكام الدستور (الفصل 147) ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44) ومقتضيات القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (المادة 3)، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2024، وكذا فحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وقد شملت عمليات التدقيق والفحص جميع موارد الأحزاب، بما في ذلك الموارد الذاتية، إضافة إلى النفقات المصرح بصرفها. كما عمل المجلس على تتبع عمليات إرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة وحصر المبالغ الواجب إرجاعها إلى حدود متم أكتوبر 2026، فضلًا عن فحص عمليات تحصيل الموارد وصحة النفقات.

وعلى غرار السنوات السابقة، وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية لتسهيل تقديم حساباتها السنوية. وقد قدم 24 حزبًا حساباتهم من خلال هذه المنصة، في حين أدلى حزبان بحساباتهما بطريقة مادية للمجلس.

وفي إطار الجهود المبذولة لمواكبة الأحزاب السياسية، وجه المجلس استبيانًا إلى جميع الأحزاب التي قدمت حساباتها (26 حزبًا) بهدف تقييم مدى التحسن الذي طرأ على تسييرها خلال سنة 2024، وذلك في مجالات التنظيم الإداري والمالي والمحاسبي، وإعداد وتنفيذ الميزانية، وكذا تدبير الموارد البشرية. وقد توصل المجلس بأجوبة 19 حزبًا على الاستبيان.

وعقب حصر نتائج فحص وتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم سنة 2024، وجه المجلس الملاحظات والتوصيات النهائية المزمع إدراجها في التقرير النهائي إلى المسؤولين الوطنيين للأحزاب (26 حزبًا) قصد الإدلاء بتعقيباتهم. وقد توصل المجلس في هذا الإطار بتعقيبات 20 حزبًا.

ويعرض الملخص التالي أبرز الملاحظات والتوصيات المسجلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أجوبة المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب السياسية على مرحلتين على ملاحظات المجلس المؤقتة ثم النهائية وعلى الاستبيان الموجه إليهم، إضافة إلى تعقيباتهم على مشروع التقرير المتعلق بتدقيق حساباتهم السنوية وفحص صحة نفقاتهم بخصوص الدعم العمومي للسنة المالية 2024.

أولاً: تحليل وضعية الموارد المصرح بها ونتائج فحصها

1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية الستة والعشرين (26) التي أدلت بحساباتها برسم سنة 2024

بلغت الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 ما مجموعه 131,81 مليون درهم، موزعة بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 49,95% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 50,05%.

1.1. 94% من مجموع الموارد المصرح بتحصيلها تعود لتسعة أحزاب من بين 26

أظهرت المعطيات المتعلقة بالموارد المصرّح بها برسم سنة 2024 أن تسعة أحزاب صرحت بما يعادل 94% من إجمالي الموارد، بما مجموعه 124,36 مليون درهم من أصل 131,81 مليون درهم.

وقد سجّلت ثلاثة أحزاب موارد تراوحت ما بين 21 و46 مليون درهم؛ إذ بلغ حجم الموارد المصرّح بها من طرف حزب التجمع الوطني للأحرار 45,99 مليون درهم، يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ 32,51 مليون درهم، ثم حزب الاستقلال بـ 21,59 مليون درهم.

كما تراوحت الموارد المصرّح بها من طرف ستة أحزاب أخرى بين 1 و7 ملايين درهم. ويتعلق الأمر بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (6,21 مليون درهم)، وحزب العدالة والتنمية (5,58 مليون درهم)، وحزب التقدم والاشتراكية (4,91 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الدستوري (3,32 مليون درهم)، إضافة إلى حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي (3,15 مليون درهم)، وحزب الحركة الشعبية (1,10 مليون درهم).

في المقابل، بلغ مجموع الموارد المصرّح بها من طرف خمسة عشر حزبًا 7,45 مليون درهم، أي ما يمثل 6% من إجمالي الموارد. فيما لم يسجل كل من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني أي موارد خلال السنة المالية المعنية. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية: الوسط الاجتماعي، العمل، الديمقراطيين الجدد، البيئة والتنمية المستدامة، الحرية والعدالة الاجتماعية، جبهة القوى الديمقراطية، المغربي الحر، الأمل، الشورى والاستقلال، الاشتراكي الموحد، الوحدة والديمقراطية، النهج الديمقراطي العمالي، المجتمع الديمقراطي، الإنصاف، الخضر المغربي.

2.1. زيادة بنسبة 48% في الموارد الذاتية للأحزاب ارتباطا بارتفاع عائدات واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات مقارنة مع سنة 2023

بلغ إجمالي الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما قدره 65,97 مليون درهم خلال سنة 2024، مسجّلة ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة تتجاوز **48%** مقارنة مع سنة 2023 (44,49 مليون درهم). وتتوزع هذه الموارد أساسًا على واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات (91,12%)، والعائدات غير الجارية (8,11%)، والعائدات المالية (0,77%).

ويُعزى الارتفاع الإجمالي المسجّل إلى التطور الملحوظ الذي عرفته عائدات واجبات الانخراط ومساهمات المنتخبين والهبات، التي انتقلت من 39,60 مليون درهم سنة 2023 إلى 60,11 مليون درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 52%. وقد هم هذا الارتفاع بالأساس أحزاب الأصالة والمعاصرة، والاستقلال، والتجمع الوطني للأحرار، والعدالة والتنمية، بالإضافة إلى حزبي الوحدة والديمقراطية والنهج الديمقراطي العمالي اللذين لم يصرّحا بأي موارد خلال سنة 2023.

وفي السياق ذاته، سجلت العائدات غير الجارية ارتفاعًا بنسبة 12%، حيث بلغت 5,35 مليون درهم سنة 2024 مقابل 4,79 مليون درهم سنة 2023.

كما شهدت العائدات المالية ارتفاعًا، حيث بلغت 509.384,22 درهم سنة 2024 مقابل 104.253,78 درهم سنة 2023.

3.1. صرف 46% من اعتمادات الدعم العمومي المرصودة له بقانون المالية لفائدة 17 حزبًا من بين 26 خلال سنة 2024

رصدت الدولة، في إطار قانون المالية لسنة 2024، اعتمادات مالية بقيمة **142 مليون درهم**، مقابل 140 مليون درهم خلال سنة 2023، وذلك لتغطية الدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، وتغطية المصاريف المرتبطة بالمهام والدراسات والأبحاث. وقد تم صرف **46%** من هذه الاعتمادات، بما مجموعه **65,84 مليون درهم**، لفائدة 17 حزبًا من أصل 33، مسجلا ارتفاعًا بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2023 (60,48 مليون درهم).

وفي المقابل، واستنادًا إلى المعطيات المتوصل بها من المصالح المختصة بوزارة الداخلية، لم يتم صرف الدعم العمومي لفائدة 16 حزبًا لعدم استيفائها شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية المطلوبة للاستفادة من الدعم. ويتعلق الأمر بكل من حزب الحركة الشعبية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الخضر المغربي، وحزب الوحدة والديمقراطية، وحزب الإنصاف،

وحزب النهضة والفضيلة، وحزب النهضة، وحزب الإصلاح والتنمية، وحزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، والحزب الديمقراطي الوطني، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي، وحزب القوات المواطنة، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم صرف أي دعم لتغطية المصاريف المرتبطة بالمهام والدراسات والأبحاث وذلك في انتظار تأهيل الإطار القانوني المنظم لمنح هذا الدعم على إثر الملاحظات المثارة من طرف المجلس في تقريره في هذا الشأن لسنة 2022..

4.1. حزب واحد من بين 26 استفاد من مساهمة الدولة لتنظيم مؤتمره الوطني العادي بقيمة 5,84 مليون درهم

خلال سنة 2024، استفاد حزب الأصالة والمعاصرة، من دعم الدولة المخصّص للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، وذلك بمبلغ قدره 5.837.698,14 درهم.

وفي المقابل، لم يُصرف هذا الدعم لكلٍّ من حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الوطني، لعدم استيفائهما شرطًا أو أكثر من الشروط القانونية اللازمة للاستفادة من المساهمة العمومية المخصّصة لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية.

5.1. عدم تصريح أي حزب سياسي بما يفيد استفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم وزارة الداخلية سنويًا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء في ما يتعلق بالمشاركة السياسية وتدبير الشأن العام.

وفي هذا الإطار، لم يُصرّح أي حزب سياسي باستفادته من الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء برسم سنة 2024، مقابل استفادة حزب واحد خلال سنة 2023، وهو حزب الاتحاد الاشتراكي، بمبلغ قدره 100.813,20 درهم. كما استفاد حزب واحد من هذا الدعم خلال سنة 2022، وهو حزب الحركة الشعبية، بمبلغ 230.757,16 درهم.

2. صحة الموارد: تسجيل نقائص في دعم التحصيل بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا من طرف عشرة (10) أحزاب همت 6,59% من مجموع الموارد المصرّح بها سنة 2024 مقابل 1,64% سنة 2023

خلال سنة 2024، بلغ مجموع الموارد موضوع ملاحظات المجلس ما يفوق **8,68 ملايين درهم**. وقد شملت هذه الملاحظات عشرة أحزاب، وهي: حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاشتراكي الموحد، حزب الإنصاف، حزب الخضر المغربي، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الشورى والاستقلال، حزب العمل، حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي؛ وهو ما يمثل **6,59%** من مجموع الموارد المصرّح بها، البالغة 131,81 مليون درهم. وتشير هذه النسبة إلى ارتفاعٍ ملحوظٍ مقارنة بسنة 2023 (1,64%)، وسنة 2022 (3%).

وفيما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار:

1.2. تحصيل موارد ذاتية بقيمة 5,54 مليون درهم غير مدعَّم بوثائق الإثبات القانونية من طرف ثمانية (8) أحزاب

سجّل المجلس نقائص مرتبطة بدعم تحصيل جزء من الموارد المصرّح بها من طرف ثمانية أحزاب بوثائق الإثبات القانونية، إذ لم يتم دعم تحصيل مبلغ إجمالي قدره 5.536.759,30 درهم (مقابل 853.164,60 درهم سنة 2023 من طرف أربعة أحزاب) بوثائق الإثبات المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب، المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخاصة ما يتعلق بإعلان العمليات الدائنة أو إيصالات دفع النقود أوما يفيد تحصيل الموارد.

وتتعلق هذه الموارد بالأحزاب التالية: حزب الأصالة والمعاصرة (4.490.000,00 درهم)، والحزب الاشتراكي الموحد (538.400,00 درهم)، وحزب الخضر المغربي (210.800,00 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (101.559,30 درهم)، وحزب النهج الديمقراطي العمالي (90.500,00 درهم)، وحزب المجتمع الديمقراطي (71.500,00 درهم)، وحزب العمل (30.000,00 درهم)، وحزب الشورى والاستقلال (4.000,00 درهم).

2.2. استخلاص مبالغ نقدًا من طرف خمسة (5) أحزاب قدرها 3,24 مليون درهم من خلال تسديدات تجاوزت السقف القانوني (10.000 درهم)

قامت خمسة أحزاب بتحصيل مبالغ نقدًا بلغ مجموعها 3.244.259,30 درهم (مقابل 865.900,00 درهم خلال سنة 2023 من طرف خمسة أحزاب)، وذلك من خلال تسديدات تتجاوز قيمة كل واحدة منها السقف المحدد قانونًا في 10.000 درهم، وفق مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تنص على وجوب أداء كل مبلغ يساوي أو يفوق 10.000 درهم لفائدة حزب سياسي بواسطة شيك بنكي أو بريدي.

ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال (1.505.000,00 درهم)، وحزب الأصالة والمعاصرة (1.473.700,00 درهم)، وحزب الخضر المغربي (118.000,00 درهم)، وحزب الوحدة والديمقراطية (101.559,30 درهم)، وحزب الإنصاف (46.000,00 درهم).

ثانياً: تتبّع وضعية الإرجاعات والباقي إرجاعه إلى الخزينة من الدعم العمومي إلى حدود متم أكتوبر 2026

1. إرجاع مبلغ إجمالي قدره 47,69 مليون درهم من الدعم غير المستحق أو غير المستعمل أو غير المبرر أو غير المدعَّم بوثائق الإثبات، من قبل 24 حزبًا من أصل 33 خلال الفترة من 2022 إلى حدود متم أكتوبر 2026

أرجع أربعة وعشرون حزبًا الواردة أسماؤهم بالملحق 2 جزءًا من مبالغ الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه **47,69 مليون درهم**، موزعة على السنوات المالية 2022 (19 مليون درهم) و2023 (8,07 مليون درهم) و2024 (8,85 مليون درهم) و2025 (115.602,27 درهم) و2026 (11,66 مليون درهم). وتهم هذه المبالغ:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب برسم اقتراعات سابقة (40,18 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث (4,79 مليون درهم)؛
- المساهمة في تغطية مصاريف التدبير (2,72 مليون درهم).

2. مبالغ دعم باقي إرجاعها من طرف 14 حزبًا تناهز 10,51 مليون درهم تهم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية والدعم السنوي

لم يقم 14 حزباً الواردة أسماؤهم بالملحق 2، إلى حدود متم شهر أكتوبر 2026، بإرجاع مبالغ دعم تعادل **10,51 مليون درهم** إلى الخزينة، تتعلق بمبالغ دعم غير مستحق (0,65 مليون درهم)، أو لم يتم استعماله (3,38 مليون درهم) أو غير مبرر (0,62 مليون درهم)، أو لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (5,86 مليون درهم).

وتتوزع هذه المبالغ ما بين:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية الخاصة باستحقاقات 2015 و2016 (2,41 مليون درهم لثلاثة أحزاب) و2021 (6,66 مليون درهم لستة أحزاب)؛
- ومساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير المتعلقة بسنوات 2017 و2020 و2021 و2022 و2023 و2024 (1,44 مليون درهم لسبعة أحزاب).

ويُؤشر استمرار الإرجاعات المنجزة سنويًا، بخصوص مبالغ سبق تسجيلها ضمن خانة "الباقي إرجاعه" في التقارير السابقة الصادرة عن المجلس، إلى انخراط الأحزاب المعنية في مسار تدريجي لتسوية وضعيتها المالية تجاه الخزينة، مما يُضفي على وضعية إرجاع هذه المبالغ طابعًا ديناميكيًا.

ثالثاً: النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها

1. تحليل وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبا

بلغت النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2024 ما مجموعه **123,81 مليون درهم**، مقابل 91,37 مليون درهم سنة 2023 و130,65 مليون درهم سنة 2022. وتوزعت هذه النفقات بين تكاليف التدبير (73,02%)، ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (19,24%)، وتكاليف اقتناء أصول ثابتة (7,74%).

1.1. تنفيذ ما يناهز 94% من النفقات الإجمالية من طرف تسعة أحزاب من بين 26

تم خلال سنة 2024 تنفيذ ما يقارب 73% من مجموع النفقات المصرّح بصرفها من طرف ثلاثة أحزاب وهي حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة فيما أنجزت ستة أحزاب 21% من إجمالي النفقات وهي

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب العدالة والتنمية وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب الاتحاد الدستوري، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الحركة الشعبية.

2.1. هيمنة تكاليف التدبير بنسبة 73% ضمن بنية نفقات الأحزاب لسنة 2024

تُظهر بنية النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية خلال سنة 2024 أهمية تكاليف التدبير، التي بلغت 90,41 مليون درهم، وهو ما يمثل 73% من مجموع النفقات الإجمالية البالغة 123,81 مليون درهم.

وفي المقابل، خصص مبلغ 23,82 مليون درهم، أي ما يعادل 19% من مجموع النفقات، لتغطية تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية، فيما خُصص مبلغ 9,59 مليون درهم، وهو ما يمثل 8%، لاقتناء الأصول الثابتة.

3.1. ارتفاع تكاليف تدبير الأحزاب بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2023 نتيجة ارتفاع التكاليف المتعلقة بالتنقلات والمهام والاستقبالات وكذا المساعدات المالية للجمعيات

بلغت تكاليف التدبير خلال سنة 2024 ما مجموعه **90,41 مليون درهم**، مقابل 84,39 مليون درهم خلال سنة 2023، مسجّلة بذلك ارتفاعًا بنسبة 7% مقارنة بالسنة السابقة.

وتوزعت تكاليف التدبير برسم سنة 2024 على مجموعة من المجالات الرئيسية، حيث تشكّل تكاليف المستخدمين الحصة الأكبر بنسبة 22,80%، تليها تكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات بنسبة 18,53%، ثم تكاليف الإيجار بنسبة 16,69%. كما بلغت تكاليف التظاهرات ما نسبته 14,89%، والمساعدات المالية المقدّمة للجمعيات بنسبة 8,80%. أما تكاليف المشتريات من مواد ولوازم فقد بلغت 5,50%، تليها تكاليف خارجية مختلفة بنسبة 4,96%، وتكاليف أخرى مختلفة بنسبة 2,51%، إضافة إلى تكاليف الصيانة والإصلاح بلغت 2,08%، وتكاليف مالية 1,86%، وتكاليف أجور ووسطاء 1,38%.

4.1. صرف 23,82 مليون درهم من طرف ثلاثة أحزاب لتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية

بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية خلال سنة 2024 ما مجموعه 23.820.226,00 درهم، وذلك بمناسبة عقد ثلاثة أحزاب لمؤتمراتها الوطنية العادية وهي حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة والحزب الديمقراطي

الوطني. ويُقابِل هذا المبلغ مصاريف لا تتجاوز 1.214.034,48 درهم صرّفتها ثلاثة أحزاب خلال سنة 2023، مقابل 19,90 مليون درهم خُصِّصت لتنظيم مؤتمرات 13 حزبًا خلال سنة 2022.

5.1. اقتناء أصول ثابتة بقيمة 9,59 مليون درهم من طرف 13 حزبًا من بين 26

صرّح 13 حزبًا خلال سنة 2024 بنفقات مرتبطة باقتناء أصول ثابتة بلغت ما مجموعه 9,59 مليون درهم، مسجّلة بذلك ارتفاعًا مقارنة بسنة 2023 (5,08 مليون درهم)، وبسنة 2022 (6,63 مليون درهم). ويتعلق الأمر بحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب المغربي الحر وحزب الاتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الأمل وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الحركة الشعبية وحزب الأصالة والمعاصرة.

2. صحة النفقات: تسجيل نقائص على مستوى دعم صرف 8,03% من مجموع النفقات المصرّح بها بوثائق الإثبات القانونية

بلغ مجموع النفقات التي سجل المجلس بشأنها نقائص ما يناهز **9,95 مليون درهم** من أصل 123,81 مليون درهم، أي ما يعادل 8,03% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، مقابل 6,27% خلال سنة 2023 و26% خلال سنة 2022.

وقد همت هذه النقائص 19 حزبًا، وهي: حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية، حزب الاتحاد الدستوري، حزب العدالة والتنمية، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، حزب الديمقراطيين الجدد، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب الإنصاف، حزب الخضر المغربي، حزب الوسط الاجتماعي، حزب الشورى والاستقلال، حزب الحرية والعدالة الاجتماعية، حزب العمل، حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي. وتوزّعت بين صرف نفقات دون دعمه بوثائق الإثبات القانونية (85,86%)، ودعم صرف نفقات بوثائق إثبات غير كافية (14%)، وأخرى تم دعم صرفها بوثائق معنونة باسم غير اسم الحزب (0,14%). وتُعزى هذه الوضعية أساسًا إلى عدم الإدلاء ببعض الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية، ولاسيّما تلك المتعلقة بمصاريف التمثيليات المحلية للأحزاب أو بصرف أجور المستخدمين والتعويضات.

1.2. صرف نفقات بقيمة 8,54 مليون درهم غير مدعم بأي وثيقة إثبات قانونية، بما يمثل 6,90% من إجمالي النفقات المصرح بها

1.1.2. عدم دعم أربعة أحزاب لصرف أجور مستخدميها بالوثائق القانونية المثبتة (6,35% من نفقات الأحزاب المعنية)

لم تدعم أربعة أحزاب صرف أجور وتعويضات المستخدمين، بما في ذلك المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بوثائق الإثبات القانونية، وهي الحزب الاشتراكي الموحد وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وذلك بمبلغ إجمالي يناهز 2,08 مليون درهم، أي ما يمثل 6,35% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية و1,68% من إجمالي النفقات المصرّح بها من طرف مجموع الأحزاب السياسية. وعرفت هذه النسبة الأخيرة انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2023 (3,72%)، وهو ما يعكس المجهود المستمر الذي تبذله الأحزاب السياسية بخصوص إثبات صرف أجور وتعويضات مستخدميها.

2.1.2. عدم دعم صرف نفقات كراء مقرات ثلاثة أحزاب بوثائق الإثبات القانونية (4,09% من نفقات الأحزاب المعنية)

سجّل المجلس عدم قيام ثلاثة أحزاب بدعم صرف نفقات متعلقة بكراء مقراتها بلغ مجموعها 244.760,83 درهم، بأي وثيقة من وثائق الإثبات القانونية، وهي الحزب الاشتراكي الموحد والحزب المغربي الحر وحزب العدالة والتنمية. وتمثل هذه النفقات ما نسبته 0,20% من إجمالي النفقات المصرّح بها من طرف مجموع الأحزاب، و4,09% من النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية.

3.1.2. صرف نفقات أخرى، خارج الأجور والأكرية، من طرف سبعة أحزاب، دون دعمها بوثائق الإثبات القانونية، (14,32% من نفقات الأحزاب المعنية)

بلغ مجموع النفقات التي لم يتم دعم صرفها بوثائق الإثبات القانونية (خارج نفقات الأجور والأكرية) ما مجموعه 6,21 مليون درهم، همّت سبعة أحزاب، وهو ما يعادل 5,02% من مجموع النفقات المصرّح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية، و14,32% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية.

وتمثّل هذه النفقات غير المدعَّمة بوثائق الإثبات القانونية نسبة 100% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف حزب النهج الديمقراطي العمالي، وما بين 14% و20% بالنسبة لكل من حزب الاستقلال وحزب العمل، فيما تقل عن 10% لدى

باقي الأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة الشعبية، وحزب الديمقراطيين الجدد، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

2.2. نفقات 13 حزبًا مدعَّمة بوثائق إثبات غير كافية، أي ما يناهز 1,12% من إجمالي النفقات المصرح بها

1.2.2. دعم صرف تعويضات وأجور بعض مستخدمي حزبين بوثائق إثبات غير كافية (0,86% من نفقات الأحزاب المعنية)

سجل المجلس في هذا الإطار، عدم الإدلاء بكافة الوثائق المنصوص عليها في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لموارد ونفقات الأحزاب السياسية، المحددة بالملحق رقم 3 للمخطط المحاسبي الموحد لدعم صرف تعويضات أو أجور بعض المستخدمين. ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة الذي قام بصرف تعويضات شهرية بما مجموعه 193.927,27 درهم، دون أن يُدعَّم صرفها بجميع وثائق الإثبات المطلوبة، خصوصًا عناصر احتساب المبالغ الممنوحة. فيما اكتفى حزب الخضر المغربي لدعم صرف أجور بعض مستخدميه بقيمة 48.000,00 درهم، بتقديم عقود العمل دون إرفاقها بنسخ البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية وبمحاضر الشروع في العمل الخاصة بالمستخدمين المعنيين.

2.2.2. دعم صرف نفقات كراء أربعة أحزاب بوثائق إثبات غير كافية (4,27% من نفقات الأحزاب المعنية)

لم تُدل أربعة أحزاب بجميع الوثائق المنصوص عليها في قائمة الوثائق المثبتة لنفقات الأحزاب السياسية لتبرير صرف نفقات الكراء بما مجموعه 676.207,60 درهم، إذ لم يُدل حزب الخضر المغربي بإيصالات الكراء، في حين لم يُدلِ كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بعقود الإيجار أو العقود الملحقة في حالة التغيير، المتعلقة بمجموعة من المقرات المؤجرة.

3.2.2. دعم صرف نفقات أخرى (خارج أجور المستخدمين والكراء) بوثائق إثبات غير كافية (1,04% من نفقات الأحزاب المعنية)

صرّح أحد عشر حزبًا بصرف نفقات بلغت ما مجموعه 474.317,83 درهم تم دعمها بوثائق إثبات غير كافية، وهو ما يمثل 1,04% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب المعنية وهي الحزب الاشتراكي الموحد وحزب العمل وحزب الأمل وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب الشورى والاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب

الديمقراطيين الجدد وحزب الوسط الاجتماعي وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي وحزب الحركة الشعبية، و0,38% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية.

وتتعلق هذه الملاحظات بدعم صرف النفقات بوثائق إثبات لا تستوفي جميع الشروط المحددة في النصوص القانونية الجاري بها العمل، ولا سيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4)، والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكامه (المادة 25)، والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

3.2. دعم صرف نفقات ثلاثة أحزاب بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب (0,32% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية)

بلغ مجموع النفقات التي تم دعم صرفها بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب 13.467,01 درهم، وهمت نفقات استهلاك الماء والكهرباء لثلاثة أحزاب، بنسبة 0,32% من إجمالي نفقات الأحزاب المعنية وهي حزب الإنصاف وحزب المجتمع الديمقراطي وحزب الاتحاد الدستوري، و0,01% من مجموع النفقات المصرّح بها من طرف الأحزاب، مقابل 0,08% سنة 2023 و1,51% سنة 2022.

4.2. عدم تسجيل ما يفيد استخدام الدعم العمومي لغير الغايات المرتبطة بالمصاريف الحزبية

على غرار السنوات السابقة، لم يسجل فحص حسابات الأحزاب السياسية برسم سنة 2024، ما يفيد استخدام الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية، للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها أو مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، لغير الغايات التي منح من أجلها.

رابعا. تقديم الحسابات وتقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

يهدف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية إلى الارتقاء بأساليب التدبير المحاسبي داخل هذه الهيئات وتعزيز مستوى الشفافية في معلوماتها المالية والمحاسبية. ويقوم هذا الإطار على مسك محاسبة منتظمة مستمدة من الدليل العام للمعايير المحاسبية، بما يفرض احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، وضبط تنظيم المحاسبة ومتطلبات مسكها.

وفي هذا السياق، سجل المجلس عدداً من الملاحظات المتعلقة بكيفية إعداد وتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية للأحزاب، وكذا ما يهم مسك محاسبتها وتدبيرها المالي.

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية

1.1. إدلاء 26 حزبًا من أصل 33 بحساباتها السنوية، من بينها حسابان خارج الأجل القانوني

عملاً بمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 44)، يتعين على الأحزاب السياسية تقديم حساباتها السنوية للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس 2025. في هذا الصدد، قدم 26 حزبًا من أصل 33 حساباتهم السنوية، مقابل 27 حزبا سنة 2023.

وقد أدلى 24 حزبًا من أصل 26 بحساباتهم من خلال المنصة الرقمية التي وضعها المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية لتيسير عملية تقديم الحسابات.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 24 حزبًا بحساباتهم داخل الأجل القانوني، في حين قدم حزبان حسابيهما خارج الأجل القانوني. وبالمقابل، تخلفت سبعة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس. ويعرض الملحق 5 قائمة الأحزاب التي قدمت حساباتها داخل وخارج الأجل القانوني وكذا الأحزاب التي لم تقدم حساباتها. ...

2.1. تقديم 19 حسابًا مشهودًا بصحته بدون تحفظ وأربعة حسابات بتحفظ وثلاثة حسابات غير مشهود بصحتها

قدم 23 حزبًا حسابات مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل نفس العدد سنة 2023 و25 حزبًا سنة2022، فيما قدمت ثلاثة أحزاب حساباتها السنوية في غياب تقرير الخبير المحاسب، وذلك بسبب إكراهات مالية أو تنظيمية حسب إفادة هذه الأحزاب، وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحتها، ويتعلق الأمر بكل من حزب النهضة، وحزب المجتمع الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الوطني مقابل أربع حسابات سنتي 2023 و2022.

وتجدر الإشارة إلى أن 19 حزبًا من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودًا بصحتها بدون بتحفّظ، مقابل نفس العدد سنة 2023 و20 حزبًا سنة 2022.

فيما قدمت أربعة أحزاب حسابات مشهودًا بصحتها بتحفّظ، مقابل نفس العدد سنة 2023 وخمسة أحزاب سنة 2022. وتهمّ هذه التحفّظات أساسًا غياب دليل للمساطر المحاسبية، أو ضعف نظام الرقابة الداخلية لتتبع المساهمات على المستويين الإقليمي والمركزي، أو عدم التوفر على ملف دائم للأصول، أو عدم إخضاع العاملين على المستوى الإقليمي لقانون الشغل، أو عدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصّصات للاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر، أو عدم تسوية الوضعية القانونية للعقارات،

أو ضرورة تخفيض قيمة الدين المسجّل في حساب الدولة- مدينة تجاه الحزب. ويبين الملحق 5 قائمة الأحزاب التي قدمت حسابات مشهودًا بصحتها بدون تحفظ أو بتحفظ وتلك التي قدمت حسابات غير مشهود بصحتها.

3.1. ضرورة مواصلة تحسين الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية المكوّنة للحسابات السنوية للأحزاب

سجّل المجلس فيما يخص الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية المكوّنة للحسابات السنوية للأحزاب، ملاحظات همت ثمانية أحزاب، وهي: حزب البيئة والتنمية المستدامة، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الشورى والاستقلال، حزب النهضة، الحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي. وتمحورت حول إعداد وتقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، والإدلاء بالكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب، بالإضافة إلى جرد النفقات ووضعية المقاربات البنكية.

وفي هذا السياق، لم تقدّم سبعة أحزاب مجموع الجداول المكوّنة لقائمة المعلومات التكميلية المعتمدة في الملحق رقم 2 من المخطط المحاسبي الموحّد للأحزاب السياسية، ويتعلق الأمر بحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب الأمل وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يقم كل من حزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي بتقديم جردٍ للنفقات المنجزة برسم سنة 2024.

كما لم يُدلِ حزب الوحدة والديمقراطية بجميع الكشوفات الخاصة بالحساب البنكي المفتوح باسمه.

أما فيما يتعلق بوضعية المقاربات البنكية، فلم يدلّ كلٌّ من الحزب المغربي الحر وحزب الوحدة والديمقراطية بالبيانات المطلوبة

2. نقائص تتعلق بالتدبير المحاسبي همت 24 حزبًا من أصل 26 تستدعي الاستمرار في العمل على تجاوزها

سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك محاسبة 24 حزبًا من أصل 26، وهي: حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الحركة الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، حزب الاتحاد الدستوري، حزب العدالة والتنمية، حزب جبهة القوى الديمقراطية، الحزب الاشتراكي الموحد، حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، حزب الديمقراطيون الجدد، حزب البيئة والتنمية المستدامة، الحزب المغربي الحر، حزب الأمل، حزب

الإنصاف، حزب الوحدة والديمقراطية، حزب الوسط الاجتماعي، حزب الشورى والاستقلال، حزب العمل، حزب النهضة، حزب المجتمع الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الوطني، وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وقد ساهمت هذه الوضعية في عدم تقديم صورة صادقة عن أصول الحزب وخصومه، وعن وضعيته المالية، وعن الفائض أو الخصاص المسجل لديه. وتتعلق هذه النقائص بما يلي:

- عدم احترام نماذج جداول قائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد أو عدم تعبئة جميع خانات الجداول المقدمة (8 أحزاب)؛
- عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (5 أحزاب)؛
- عدم تقديم أي توضيحات بشأن الإجراءات المتخذة لتصفية ديون متراكمة منذ سنوات تضمّنتها موازنات سبعة أحزاب؛
- عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (6 أحزاب)؛
- عدم احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" أو مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" (5 أحزاب)؛
- عدم تسجيل بعض العمليات المحاسبية عملية بعملية ومرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني مع تقديم جميع الإيضاحات بشأنها (حزبان)؛
- ارتكاب أخطاء في تنزيل عمليات محاسبية مختلفة، وهو ما يُخالف مبدأ "الوضوح" الذي يفرض على الأحزاب تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة (15 حزبًا).

3. ضرورة العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للأحزاب

في إطار مواكبة الهيئات السياسية وعلى غرار السنوات الثلاث الماضية، وجّه المجلس استبيانًا إلى الأحزاب قصد تحيين معطياتها المتعلقة بالآليات المعتمدة في مجالات التدبير المالي والمحاسبي والإداري والمجالي. وقد توصّل المجلس بأجوبة 19 حزبًا من أصل 26 الذين أدلوا بحساباتهم برسم سنة 2024، في حين تخلفت سبعة أحزاب عن الإجابة.

وبناءً على الأجوبة المتوصل بها خلال الفترة 2021-2024، تمكّن المجلس من تكوين قاعدة معطيات تخص 30 حزبًا قدّموا إجاباتهم على الأقل مرة واحدة خلال هذه الفترة.

وقد أتاح تحليل المعطيات، التي تم تجميعها على مدى السنوات الأربع الأخيرة، إعداد تقييم للقدرات التدبيرية للأحزاب الثلاثين. وأظهر هذا التقييم، إلى غاية متم سنة 2024، استمرار وجود بعض النقائص المرتبطة بقدرات التدبير لدى الأحزاب السياسية، إلى جانب خصاص على مستوى الموارد البشرية والمساطر والآليات الضرورية لتجويد تدبيرها المالي.

وانطلاقًا من دراسة هذه المعطيات، سجّل المجلس الخلاصات التالية:

1.3. ضرورة مواصلة تعزيز الموارد البشرية للأحزاب والرفع من مؤهلاتها باعتبارها أحد أهم تحديات التدبير المالي والإداري الحزبي

أظهرت المعطيات المجمعة برسم الفترة 2021-2024 توفّر 28 حزبًا على ما مجموعه 319 مستخدمًا، أي بمعدل 11 مستخدمًا لكل حزب. وقد اتسم توزيع الموارد البشرية بين الأحزاب بتفاوت كبير؛ إذ تركزت 48% من المستخدمين لدى حزبين فقط، مقابل 22% لدى ثلاثة أحزاب، في حين توزّع باقي المستخدمين، أي 30% على 19 حزبًا. كما صرّحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي مستخدم خلال الفترة نفسها.

وفي السياق نفسه، سجّل المجلس لجوء عدد مهم من الأحزاب السياسية إلى المتطوعين لتعويض محدودية مواردها البشرية، إذ بلغ عدد الأحزاب التي تعتمد على المتطوعين كليًا أو جزئيًا 16 حزبًا من أصل 30 حزبًا خلال الفترة المذكورة.

أما بخصوص المستوى التعليمي للموارد البشرية لدى الأحزاب التي أدلت بمعطيات حول هذه النقطة خلال الفترة المذكورة (وعددها 26 حزبًا)، فقد أظهرت المعطيات ما يلي:

- 12% من المستخدمين حاصلون على شهادات الدراسات العليا؛
- 25% حاصلون على شهادة الإجازة؛
- 22% حاصلون على شهادة تقني؛
- 18% حاصلون على شهادة البكالوريا؛
- 10% حاصلون على شهادات أخرى؛
- 13% بدون شهادات.

وفي ما يتعلق بالتكوين المستمر، بيّنت المعطيات المتوفرة أن الأطر العاملة في 9 أحزاب فقط، من أصل 28 حزبًا الذين قدموا إجابات في هذا الشأن، استفادت، خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، من تكوينات مهنية تهدف إلى تطوير مهاراتها وقدراتها.

2.3. توفر 26 حزبًا من أصل 30 على هياكل تنظيمية مجالية و25 حزبًا على تنظيمات موازية

تنص المادة 27 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يتوفر على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية. كما يمكن لكل حزب أن يتوفر على فروع على صعيد الجماعات الترابية الأخرى". وفي هذا الإطار، أظهر تحليل المعطيات المجمعة برسم الفترة 2024-2021، أن 26 حزبًا من أصل 30 يتوفرون على مجموع 8.284 هيكلًا تنظيميًا مجاليًا، موزعة على النحو الآتي:

- 24 حزبًا يتوفرون على 220 هيكلًا جهويًا؛
- 23 حزبًا يتوفرون على 1.179 تمثيلية إقليمية؛
- 19 حزبًا يتوفرون على 6.885 تمثيلية محلية؛
- بينما صرّحت أربعة أحزاب بعدم توفرها على أي هياكل تنظيمية مجالية.

أما بخصوص التنظيمات الموازية، فقد صرح 25 حزبًا من أصل 30، إلى غاية متم سنة 2024، بتوفرهم على 136 تنظيمًا موازيًا، تشمل التنظيمات الشبابية والنسائية والمهنية والثقافية والاجتماعية والنقابية، في حين صرّحت خمسة أحزاب بعدم توفرها على أي تنظيمات موازية.

3.3. ضرورة تعزيز آليات تتبع ومراقبة تدبير الشركات التابعة للأحزاب السياسية

صرّحت ثمانية أحزاب بتوفرها على عشر شركات تنشط أساسًا في مجالات الصحافة والنشر والطباعة. غير أن مستوى تطبيق آليات مراقبة وتتبع التدبير المالي لهذه الشركات يظل متفاوتًا بين الأحزاب. وقد أفاد حزب واحد فقط بأن اللجنة المكلفة بمراقبة ماليته تقوم بإنجاز مراقبات دورية لأنشطة الشركات التابعة له، ولتدبيرها المحاسبي، بالتزامن مع افتحاص مالية الحزب.

4.3. ضرورة اعتماد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية مصادق عليها من طرف الهيئات التقريرية لضمان تقدير دقيق للموارد والتكاليف

سجّل المجلس فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الميزانية، أن 19 حزبًا من أصل 30 تعتمد ميزانيات سنوية أو نصف سنوية، أو ميزانيات مرتبطة بالأنشطة المبرمجة خلال السنة. أمّا بخصوص المصادقة على هذه الميزانيات، فقد أفاد حزب واحد فقط بأن ميزانيته تخضع لمصادقة كل من المكتب السياسي والمجلس الوطني.

وباستثناء حزبين صرّحا بتوفرهما على ميزانيات فرعية خاصة بتنظيماتهما المجالية، فإن الميزانيات المعتمدة لدى باقي الأحزاب تتّسم بطابع مركزي، حيث لا تخصّص ميزانيات للهياكل التنظيمية المجالية.

5.3. ضرورة اعتماد الأحزاب السياسية آليات لتحسين تأطير أنشطتها الإدارية والمالية

أظهرت المعطيات المصرّح بها من طرف الأحزاب السياسية عن الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 أن 7 أحزاب فقط من أصل 30 تتوفر على دليل للمساطر الإدارية والمالية.

وفي ما يتعلق ببطائق الوصف الوظيفي الخاصة بالمصالح الإدارية، فقد أفادت 8 أحزاب من أصل 30 بأنها قامت بإعدادها باعتبارها أداة تساعد على تحديد المهام والاختصاصات المرتبطة بكل وظيفة ومنصب داخل الهياكل الحزبية.

أما بخصوص المساطر التي تؤطر العلاقة المالية والمحاسبية بين الحزب وهياكله التنظيمية، فقد صرّحت 4 أحزاب من أصل 23 باعتمادها لمجموعة من الإجراءات التي تنظّم هذه العلاقة.

وفي نفس السياق، ورغم أهمية اعتماد نظام معلوماتي في ظل غياب مساطر وإجراءات واضحة لتأطير العمل الإداري والمحاسبي، فقد صرّح 17 حزبًا فقط بتوفرها على نظام معلوماتي لمسك محاسبته.

توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تبعًا لما سبق، ورغم الجهود المبذولة من طرف الأحزاب السياسية، فإن الملاحظات المسجلة تُبرز استمرار مجموعة من النقائص التي سبق للمجلس أن أثارها وأصدر بشأنها توصيات في تقاريره السابقة، ولا سيما تلك المرتبطة بتقديم الحسابات مدعومة بالوثائق والمستندات القانونية، وإرجاع مبالغ الدعم الواجبة إلى الخزينة، وتعزيز إثبات تحصيل الموارد وصرف النفقات بالوثائق المثبتة المطلوبة، فضلًا عن ضرورة احترام مبادئ وقواعد مسك المحاسبة، ومعالجة الاختلالات المتواترة من خلال تقوية القدرات التدبيرية للأحزاب.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية بما يلي:

1. التوصيات الموجهة للأحزاب السياسية

1.1. تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية

- تقديم الحسابات السنوية داخل الآجال القانونية، مشهودًا بصحتها من طرف خبير محاسب، ومدعومة بكل المستندات والوثائق القانونية، وفقًا لما هو منصوص عليه في النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

2.1. إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة أو غير المدعم صرفها بوثائق إثبات

- إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (5,86 مليون درهم)، أو التي لم يتم استعمالها (3,38 مليون درهم) أو غير المبررة (0,62 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)، إلى الخزينة؛

3.1. دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية ومعنونة باسمها

- دعم تحصيل موارد الأحزاب وصرف نفقاتها بوثائق إثبات قانونية ومعنونة باسم الحزب، وفق ما هو منصوص عليه في قائمة الوثائق والمستندات المثبتة المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، خصوصًا تلك المتعلقة بصرف أجور وتعويضات المستخدمين (عقود العمل والعقود الملحقة في حالة التجديد أو التغيير ونسخ من بطاقات التعريف الوطنية ومحاضر الشروع في العمل) ونفقات الكراء (عقود الكراء الأصلية والعقود الملحقة في حالة التغيير) والنفقات المنجزة على مستوى التمثيليات المحلية للأحزاب

(فواتير أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة).

4.1. مسك المحاسبة وفق المبادئ والقواعد المحاسبية

- مسك المحاسبة وفق الشروط المحددة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية مع الحرص على مراعاة المبادئ والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية، خصوصًا مبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، لا سيما فيما يتعلق بالنقاط التالية:
  - تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛
  - تفادي إدراج نفقات تخص سنوات لاحقة ضمن حسابات العائدات والتكاليف للسنة المعنية بالدعم السنوي، أو إدخال تصحيحات لأخطاء أو سهو في حسابات السنة التي تم اكتشافها فيها؛
  - تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعًا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛
  - إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة - دائنة"، وكذا جميع الموارد والنفقات المنجزة خلال السنة؛
  - إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

5.1. تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

- تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لا سيما من خلال اعتماد دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، وبطاقات الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية، بالإضافة إلى دعم قدرات الموارد البشرية، والحرص على استفادتهم من دورات تكوينية بصفة منتظمة.

2. التوصيات الموجهة لوزارة الداخلية

1.2. حث الأحزاب السياسية على إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة أو غير المستعملة أو غير المستحقة إلى الخزينة

- حث الأحزاب السياسية المعنية على إرجاع مبالغ الدعم التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (5,86 مليون درهم) أو التي لم يتم استعمالها (3,38 مليون درهم) أو غير المبررة (0,62 مليون درهم)، أو غير المستحقة بالنظر إلى النتائج المحصَّل عليها في الاقتراعات الانتخابية (0,65 مليون درهم)، أي ما مجموعه 10,51 مليون درهم، وذلك برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية وفي تغطية مصاريف التدبير.

2.2. تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر الأحزاب السياسية المكلفة بالتدبير المالي والإداري والمحاسبي، بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد.

3.2. إعداد دليل للمساطر واعتماد نظام معلوماتي موحد للمحاسبة

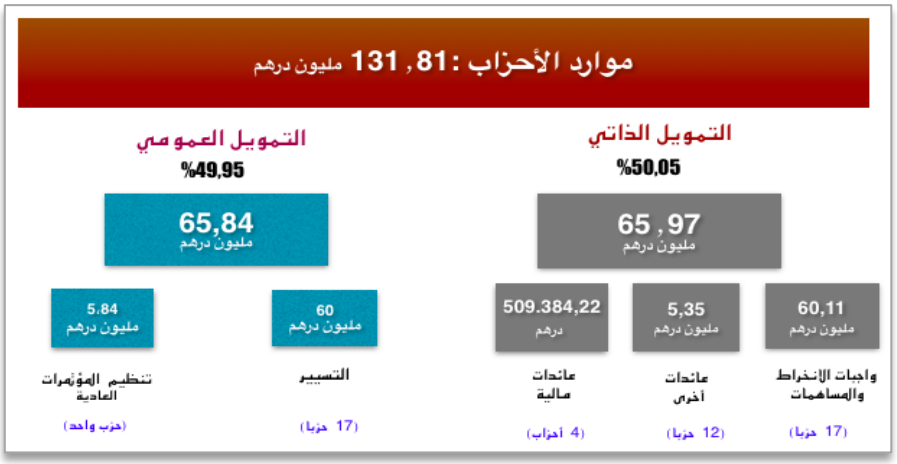
- اعتماد نظام معلوماتي محاسبي موحّد بين الأحزاب السياسية، بما يتيح لها اعتماد المخطط المحاسبي الموحد بكيفية أكثر فعالية، مع إعداد دليل للمساطر المحاسبية.

ملحق 1: أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2024

1. إلزامية تقديم الحسابات السنوية والإشهاد بصحتها



2. وضعية الموارد المصرح بتحصيلها من طرف 26 حزبا



3. وضعية النفقات المصرح بصرفها من طرف 26 حزبا



4. صحة دعم النفقات بوثائق الإثبات القانونية



5. صحة تحصيل الموارد بوثائق الإثبات القانونية



6. وضعية إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة



ملحق 2: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المبررة أو غير المستعملة أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة (إلى حدود متم شهرأكتوبر2026)

الأحزاب السياسية	المبالغ غير المرجعة	مبالغ الدعم المرجعة خلال الفترة 2022-2026 بالدرهم					
		2022	2023	2024	2025	2026	المجموع
حزب الاستقلال		2 449 896,85		3 822 881,20		11 468 643,63	17 741 421,68
حزب التجمع الوطني للأحرار		11 977 681,11	291 186,24				12 268 867,35
حزب العدالة والتنمية		2 893 000,00	3 395 007,40	2 891 341,27			9 179 348,67
حزب الاتحاد الدستوري			1 907 629,38	478 012,91			2 385 642,29
حزب التقدم والاشتراكية	310 320,21	204 914,63	1 450 795,21				1 655 709,84
الحزب المغربي الحر	301 027,49	206 783,95	282 317,08	282 317,07			771 418,10
حزب الإصلاح والتنمية	713 141,18	567 762,00	182 198,34				749 960,34
حزب البيئة والتنمية المستدامة		28 834,96	27 857,88	140 900,00	109 185,27	188 033,23	494 811,34
حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية			95 896,03	329 485,58			425 381,61
حزب الأمل			91 724,81	327 164,19	6 417,00		425 306,00
حزب الأصالة والمعاصرة				310 158,51			310 158,51
حزب جبهة القوى الديمقراطية	131 579,23	145 634,28		142 144,19			287 778,47
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		183 549,68	53 418,86	4 303,69			241 272,23
حزب الديمقراطيين الجدد			193 111,17	16 495,02			209 606,19
حزب الوحدة والديمقراطية	115 429,35	131 023,44		10 491,71			141 515,15
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي		4 711,93	77 282,18				81 994,11
حزب الخضر المغربي	264 044,77			80 000,00			80 000,00
حزب العمل		66 094,82					66 094,82
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		49 866,49	11 197,70				61 064,19
حزب الحركة الشعبية	5 397 080,00	58 550,18					58 550,18
حزب الشورى والاستقلال		27 174,21					27 174,21
حزب الوسط الاجتماعي				12 952,23			12 952,23
حزب المجتمع الديمقراطي	411 450,33		11 315,77				11 315,77
الحزب الاشتراكي الموحد			3 294,36				3 294,36
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 562 962,34						0,00
الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,70						0,00
حزب العهد الديمقراطي	240 000,00						0,00
حزب الإنصاف	66 034,77						0,00
حزب النهضة	35 366,15						0,00
حزب النهضة والفضيلة	23 610,38						0,00
المجموع	10 514 239,90	18 995 478,53	8 074 232,41	8 848 647,57	115 602,27	11 656 676,86	47 690 637,64

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات

ملحق 3: نقائص على مستوى دعم تحصيل الموارد الذاتية بوثائق الإثبات القانونية واحترام سقف التحصيل نقدًا برسم سنة 2024 – بالدرهم

(10 أحزاب)

	الحزب السياسي	موارد لم تقدم بشأن تحصيلها وثائق الإثبات القانونية ضمن الحساب السنوي أو خلال المرحلة التواجهية (بالدرهم)	مبالغ محصلة نقدا لفائدة الحزب عبر تسديدات تتجاوز السقف القانوني (10.000 درهم)	المبلغ
1	الأصالة والمعاصرة	4 490 000,00	1 473 700,00	5 963 700,00
2	الاستقلال		1 505 000,00	1 505 000,00
3	الاشتراكي الموحد	538 400,00		538 400,00
4	الخضر المغربي	210 800,00	118 000,00	328 800,00
5	الوحدة والديمقراطية	101 559,30	101 559,30	101 559,30
6	النهج الديمقراطي العمالي	90 500,00		90 500,00
7	المجتمع الديمقراطي	71 500,00		71 500,00
8	الإنصاف		46 000,00	46 000,00
9	العمل	30 000,00		30 000,00
10	الشورى والاستقلال	4 000,00		4 000,00
	المجموع	**5 536 759,30**	**3 244 259,30**	**8 679 459,30**

المصدر: النتائج المتوصل إليها من طرف المجلس على إثر تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 4: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المصرح بها من طرف الأحزاب (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	مجموع النفقات	نفقات غير مبررة بوثائق الإثبات القانونية			نفقات مدعمة بوثائق غير كافية			نفقات مدعمة بوثائق في غير اسم الحزب	المجموع	
			تكاليف المستخدمين	تكاليف الكراء	نفقات أخرى	تكاليف المستخدمين	تكاليف الكراء	نفقات أخرى		المبلغ	النسبة
1	حزب الأصالة والمعاصرة	**27 646 975,02**				193 927,27		247 587,43		441 514,70	1,60%
2	حزب الاستقلال	**28 086 476,62**	1 865 321,12		5 568 453,00					7 433 774,12	26,47%
3	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	**6 010 079,28**			13 853,50		109 350,00	81 000,00		204 203,50	3,40%
4	حزب الحركة الشعبية	**2 666 016,18**			38 170,00			2 400,00		40 570,00	1,52%
5	حزب الاتحاد الدستوري	**3 973 810,20**							10 576,00	10 576,00	0,27%
6	حزب العدالة والتنمية	**4 936 934,61**		175 993,00	390 876,21		470 057,60			1 036 926,81	21,00%
7	الحزب الاشتراكي الموحد	**285 261,84**	70 322,32	38 767,83				18 000,00		127 090,15	44,55%
8	حزب تحالف فيدرالية اليسار الديمقراطي	**4 305 327,46**	122 400,00				20 800,00	7 800,00		151 000,00	3,51%
9	حزب الديمقراطيين الجدد	**820 853,49**			2 971,10			5 606,00		8 577,10	1,04%
10	الحزب المغربي الحر	**763 573,12**		30 000,00						30 000,00	3,93%
11	حزب الأمل	**743 583,00**						25 328,00		25 328,00	3,41%
12	حزب الإنصاف	**152 509,88**							1 734,74	1 734,74	1,14%
13	حزب الخضر المغربي	**569 725,81**				48 000,00	76 000,00			124 000,00	21,76%
14	حزب الوسط الاجتماعي	**794 348,64**						5 361,40		5 361,40	0,67%
15	حزب الشورى والاستقلال	**766 546,44**						17 950,00		17 950,00	2,34%
16	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	**756 045,75**						22 485,00		22 485,00	2,97%
17	حزب العمل	**781 476,88**			114 000,00			40 800,00		154 800,00	19,81%
18	حزب المجتمع الديمقراطي	**107 903,37**	23 400,00						1 156,27	24 556,27	22,76%
19	حزب النهج الديمقراطي العمالي	**86 144,60**			86 144,60					86 144,60	100,00%
	المجموع	**84 253 592,19**	2 081 443,44	244 760,83	6 214 468,41	241 927,27	676 207,60	474 317,83	13 467,01	9 946 592,39	12%

المصدر: النتائج المتوصل إليها من طرف المجلس على إثر تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية

ملحق 5: مؤشرات حول عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x				x
8	حزب العدالة والتنمية		x				x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	x					
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x				x
11	الحزب الاشتراكي الموحد		x				x
12	حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي		x				x
13	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
14	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
15	الحزب المغربي الحر		x				x
16	حزب الأمل		x				x
17	حزب الإنصاف		x				x
18	حزب الخضر المغربي		x				x
19	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
20	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
21	حزب الإصلاح والتنمية	x					
22	حزب التوري والاستقلال		x			x	
23	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x			x	
24	حزب النهضة والفضيلة	x					
25	حزب العمل		x				x
26	حزب النهضة			x	x		
27	حزب المجتمع الديمقراطي		x		x		
28	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	x					
29	الحزب الديمقراطي الوطني			x	x		
30	حزب العهد الديمقراطي	x					
31	حزب النهج الديمقراطي العمالي		x				x
32	حزب القوات المواطنة	x					
33	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x					
	المجموع	7	24	2	3	4	19

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات